http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com ◆ العدد(1416) السنة السادسة -الاربعاء (21) كانون الثاني 2009

الآراء الـــواردة فـي الـصفـحـة تعبر عـن وجـهـات نـظـر كـتـابـهـا ، وقـد لاتـتـفـق بـالـضـرورة مـع وجـهـة نـظـر الـجـريـدة

تنظيم الأداء بأقسام الإعلام والعلاقات العامة في الجامعات العراقية المختلفة

صفد حسام حمودي الساموك

وفي معرض البحث فيما تقدمه هذه الاقسام، وأيـن هـو موقعها الفعلي من المخططات الحديثة لهيكلة المؤسسات، نحاول اليوم أن نتقدم بإيجاز بسبل النهوض بهذه الاقسام، وتفعيل اداء العاملين فيها وتنظيمه، عبر مخطط هيكلي تنظيمي مقترح لقسم إعلام وعلاقات عامة في جامعة عراقية.

أحكام مسبقة في اقسام «الاعلام والعلاقات العامة»

اخذ على اقسام الاعلام والعلاقات العامة في العراق، وربما ينطبق الامر في ذلك في عدد من الدول العربية، بأنها منظومة تطبق الخناق على مخرجات المعلومات في مؤسساتها، لاينفذ منها –عمدا- الا ما يروق لها ويتطلع اليه مسؤولوها، وان كان ذلك باحد جوانبه، من مهام العلاقات العامة، التي ترمي من بين جملة اهدافها الى عكس «صورة بيضاء» عن المؤسسة التي تنتمي اليها.

ولعل مبعث هذا (الحكم القاصر) قد أسهم في إيجاده الأقسام انفسها، من خلال الفهم الخـاطئ لبعض القـائمين عليها لمهامهم الحقيقية، التي اقتضبوها –قسرا- بتنسيق مـواعيد الصحافيين المحليين والاجـانـب مع مديري اقسام مؤسساتهم، او اقتطاع وريقات الجرائد اليومية المتعلقة بمضامين ارتبطت بهذه المؤسسات، وادراجها ضمن التقرير الصحفي المرفوع الى المسؤول الاعلى، ترافقه عبارة:«للتفضل بالاطلاع.. مع التقدير»، كما ويسهم في هذا –الحكم- تحييد عدد من اولئك المسؤولين لمهام هذه الاقسام، وتحديدها بمهام الاستعلامات... او السكرتارية في افضل الاحوال.

نموذج مقترح لقسم اعلام وعلاقات عامة في العراق

أن تصحيح المسار ينبغي ان يبدأ من حيث اصل المشكلة، المتعلق بهذه الاقسام التي ينبغي ان تكون فاعلة، عبر تخطيط علمي ممنهج، يكون بدونه اي جهد عمدي مضيعة في الوقت وهدر في الامكانات.. ونوصي في هذا الصدد بتبني أنموذج هيكلي لقسم اعلام وعلاقات عامة، يوضح ابرز المهام التي يمكن ان يقوم بها مثل هكذا قسم، على وفق الكفاءات والامكانات المتاحة –في الغالب- للجامعات العراقية المختلفة، وبالشكل الذي يمكنه من التصدي للواجبات التي يفترض ان توكل اليه، ولتنظيم تقسيم المهمات الادارية والمهنية.

وتوصي الهيكلية المقترحة باستحداث ثلاث وحدات ادارية ومهنية، ترتبط بمدير الاعلام والعلاقات العامة ، الذي يرتبط بشكل مباشر بادارة المؤسسة، ويجري تقييما شهريا لاداء كل وحدة منها، لمراقبة فاعلية هذه الوحدات وبالشكل الذي يخدم مسيرة العمل بالقسم، ويضمن عدم وجود تقاطعات وتداخلات في المهام، وتكون الوحدة مسؤولة عن مستوى تنظيم اي فعالية او نشاط تكلف به، قد تعلق الامر بتخصص مهامها ومدى صلاحياتها، فضلا عن تشكيل فرعي رابـع... وعلى وفق ما هو مبين:

1. وحدة النشر والرصد الاعلامي :

تتولى هذه الوحدة مهمات التغطية الاعلامية لانشطة المؤسسة، وتشكيلاتها، وتعميمها لوسائل الاعـلام ، ومتابعة ورصد تغطيات وسـائـل الاعـلام المحلية والعـربـيـة لهذه الانشطة، واعداد التقارير الصحفية الدورية الى رئيس المؤسسة ، ومتـابـعة اصدار التعقيبات الصحفية للمؤسسة ، ان كانت هناك ضـرورة في ذلـك، والاسهام باصدار المطبوعات الصحفية فيها، وتوزع مسؤوليات الإشراف على تحرير هذه المطبوعات، بشكل مهني واكاديمي بين منتسبي القسم، على أن يـراعى التأهيل العلمي المتخصص أو الخبرة الصحفية الميدانية المثبتة في ذلك،أو يتم استقدام صحافيين محترفين من خارج المؤسسة، في حال الحاجة إليهم، وتقوم هذه الوحدة بمهام إقامة الجولات الصحفية داخل المؤسسة، واصدار البيانات الصحفية.

2.وحدة المراسلات والعلاقات العامة :

تتولى هذه الوحدة عمليات الاعداد والتنظيم للمؤتمرات والانشطة والفعاليات التي تقوم بها المؤسسة ، وكذلك تنظيم برامج العلاقات العـامـة، الـتـي تـهـدف الى تـقـديم اضـاءات عن المؤسسة لجمهورها الداخلي المتمثل بمنتسبيها، والخارجي ممن يتعاملون معها، باي شكل كان، وتنظيم الممارسات التي تعزز من ادماج المنتسبين وتفاعلهم الايجابي مع مؤسساتهم من خـلال إشعارهم بالاهتمام بهم ودورهم الفاعل في مؤسستهم، وتنظيم المخاطبات الرسمية لتلك المؤسسات، وتبادل المطبوعات.

3. وحدة التطوير الاعلامي والتدريب الالكتروني:

تتولى وحدة التطوير الاعلامي والتدريب الالكتروني مهمة اقتراح الصيغ الاعلامية الـتـي تـخـدم اهـــداف المؤسـسـة قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى، وتنظيم مشروع توثيق الكتروني في قسم الاعلام والعلاقات العـامـة، والمؤسـسـة بشكل عـام، وتقديم مشاريع تطوير الاداء الاعلامي في المؤسسة، واقتراح برامج للعلاقات العامة.

ويمكن ان تقوم هذه الوحدة بعملية تطوير الوحدات الاعلامية في تشكيلات المؤسسة الفرعية، من خـلال البحث في ايجـاد اليات لتفعيل اداء هذه الوحدات الميداني، لتضطلع بمهامها بشكل علمي ومهني دقيق، وتتولى الاعداد او تنظيم دورات مستمرة لمسؤولي الوحدات الاعلامية ومنتسبيها، لتفعيل الاداء الاعلامي، والتعامل مع الحاسوب، وتصفح الانـترنـت ، والمراسلات الالكترونية، وغير ذلك.

4 . تشكيلات فرعية :

ألـتـوثـيـق الاعـلامـي (طـبـاعـة لـيـزريـة واستخدامات حاسوب + ارشيف صحفي والكتروني + توزيع المطبوعات بين اقسام المؤسسة).

ب الشؤون الادارية والمالية (شؤون القسم والمنتسبين).

ج- الاستقبال / التشريفات (سكرتارية).

اهمية برامج العلاقات العامة في المؤسسات

لقد بينت الهيكلية المقترحة ضرورة تبني اقسام الاعـلام والـعـلاقـات الـعـامـة لبرامج عـلاقـات عـامـة، لما لتلك الـبـرامـج من اهمية لابراز الجوانب المضيئة للمؤسسات، الا ان تلك البرامج يجب ان لاتنسى عماد المؤسسة، من منتسبيها ممن يطلق عليهم بالجمهور الداخلي... فضلا عن ضرورة مشاركتهم في افراحهم واحزانهم ومناسباتهم الشخصية بدعمهم ماديا او معنويا، فان برامج على المسـتـوى الجـمـاعـي لـهـذا الجـمـهـور على المؤسسة ان لا تنسى تبنيها والاخذ بها.

وفي مؤسسة كبيرة لها كجامعة بغداد، لها ثقل علمي وثقافي واجتماعي.. وحتى رمزي كبير، وصاحبة جمهور داخلي كبير.. حيث يبلغ عدد تدريسيي هذه المؤسسة التي زاد عمرها على الخمسين عاما، قرابة ثمانية الاف تدريسي، فضلا عن عشرات الالاف من المنتسبين، ويدرس فيها سنويا ثمانون الـف طالب في الدراسات الاولـيـة والعليا والصباحية والمسائية، ناهيك عن مئات من الالاف ممن يمثلون جمهورا خارجيا لهذه المؤسسة، فقد اعتمد قسم الاعلام والعلاقات العـامـة فيها برامج غير تقليدية للعلاقات العامة مع جمهورها الداخلي.

لقد راعينا في وضعنا لهذه البرامج، مساحة الامكانات المالية المتاحة في تنفيذها، والوضع الـعـام الـذي قـد لا يتيح تنظيم سفرات او مشاركات خارج اروقة الجامعة –المؤسسة- ، وكـان في تنفيذ بـرامج تنظيم مسابقات ثقافية ترفيهية جماعية لجمهور الجامعة الداخلي الأسلوب الأمثل في تقوية اواصر العلاقة بين الجمهور ومؤسسته، ولم يكتب لهذه البرامج النجاح لولا الدعم الذي وفرته لنا رئاسة جامعة بغداد، وهو ما يؤشر اهمية دور ادارة المؤسسة في انجاح مهام الاعلام والعلاقات العامة.

وحمل عدد من هذه البرامج، التي يوردها الباحث أنموذجا لبرامج العلاقات العامة، يمكن تطبيقها في الجـامـعـات العراقية الأخرى، اسم مسابقة«صدى جامعة بغداد، وهي ذات التسمية التي يحملها المطبوع الرسمي للجامعة، وهدفت الى زيـادة ثقافة منتسبي وطلبة جامعة بغداد بتاريخ هذه الجامعة العريق، وبالشخصيات التي كانت لـهـا محـطـات مـهـمـة في مسيرتـهـا العلمية الكبيرة، وبـالاقسام والمراكز المتخصصة المختلفة فيها ، وبهدف تفعيل الجهد الاعلامي الذي تضطلع به هيئة تحرير مجلة ((صدى جامعة بغداد)) في سبيل ابراز الوجه الوضاء لجامعة بغداد.

خاتمة

لقد حاولت هذه الدراسة (تنظيم الأداء بأقسام الإعـلام والـعـلاقـات الـعـامـة في الجامعات العراقية المختلفة) تشخيص أسباب عدم فاعلية عـدد من اقسام الاعـلام والعلاقات العامة في المؤسسات المختلفة، وبحثت في سبل تجاوز تلك الاسباب، وتقدمت بهيكلية مقترحة لقسم اعلام وعلاقات عامة، على وفق نظرة واقعية للامكانات المتوفرة للجامعات العراقية المختلفة، وتـقـدم بأمثلة لبرامج للعلاقات العامة تنفذها جامعة بغداد، يهدف الى تحقيق تـواصـل ايـجـابـي بـيـن جمهور المؤسسة الداخلي، ودعاماتها الرئيسة ، وبين ادارات هذه المؤسسات.

> يجانب الصواب من يذهب الى ان مهام اقسام الإعلام والعلاقات العامة (الفاعلة)، في الجامعات المختلفة، تقف عند التناقل اليومي للوقائع والاحداث، وما يتعلق – فقط - بوظيفة الاخبار في الاعلام، ويستبعد الوظائف المتبقية في: التثقيف والترفيه والتعليم... وغير ذلك. ولا يصيب في الاعتقاد من (يضغط) وظائف العلاقات العامة بتلك الاقسام، بكونها: كتيب ارشاد وتوجيها للصحافيين الرامين الى تحقيق تغطيات صحافية في مؤسساتها.
>
> وفي نظرة منصفة وواقعية، نرى ان أحلال اقسام الاعلام و العلاقات العامة في المؤسسات الكبرى، لم يأت لأستكمال مستلزمات (الهيبة) فيها، بقدر ماهي وظائف حددتها اسس واطر علمية، لم تنطلق من فراغ، ارتقت بهذه الاقسام الى المراتب العليا، في المخططات الحديثة لهيكلة تلك المؤسسات، حيث تلتحق –في العادة- بموقع رئيس المؤسسة، وفي ذلك دليل اول لما نبحث فيه من اهمية تلك الاقسام، ومكانتها.

البصري صاحب الدعوى ضد الكويت !

فيصل عبد الحسن

من اغرب القضايا ما كنت أعرفه من قبل وما أطلعت عليه قبل أيام ، ومازلت أتابع القضية لأعرف نتيجة الدعوى التي رفعها أبن مدينتي البصرة الدكتور مصطفى محمد على الحكومة الكويتية ، وقبل ذلك أقول أن البصرة مدينة التمر والناس الطيبين وطيبة أهل البصرة تنبع كما وجد أهل العلم من أكل البصريين للتمر في غذائهم، فالتمر فاكهتهم وحلواهم وطعامهم !! ولن نتحدث هنا عن فوائد التمر كطعام كامل !! بل سنتكلم عن صفة الصبر عند البصريين وهي من أخوات الطيبة، وصبرهم على المكاره معروف عبر التأريخ، ولكنهم في كل الأحوال لم يتركوا حقوقهم ولم تغمض عيونهم ولهم حق عند أحد!! والعراق بنظامه الجديد الذي يسعى لإقامة علاقات طبيعية وأخوية مع دول الجوار، ومنها دولة الكويت،لكنه بالطبع لا يفرط بحقوق أبنائه حين تكون لدى دول أخرى كما هي لدى قضية هذا البصري الذي آمن بأن الحق مهما امتد جذره في الزمن فهو لا يضيع أبدا ولنا في قصته التي سأطرحها في هذا المقال حكمة بالغة للمعنيين في الحكومة الكويتية بضرورة أنصاف صاحب الحق مهما طال الزمن على هذا الحق أو قصر ... تعود بداية قضية د. مصطفى ودولة الكويت إلى أكثر من ١٦ عاما ماضية!! حين رفع الرجل دعواه مطالبا دولة الكويت بمبلغ من المال كدين له على قنصلية الكويت في البصرة، وسجل شكواه القضائية في محكمة الدولة العراقية في البصرة وهو مكان المديونية ، ولكن بسبب احتلال نظام العراق السابق للكويت عام ١٩٩٠ فأختلط الحابل بالنابل وصار السارق مسروقا والمسروق سارقا !! كنا نرى الرجل في مقهى السيف يقلب أوراق قضيته، حيث أشتهر بين أهل المقهى بالدكتور صاحب الدعوى ضد الكويت !! وذاع صيته بين أهل البصرة من خلال تردده المستمر على المحكمة وبسبب عدم وجود تمثيل دبلوماسي بين الدولتين بعد انسحاب الجيش العراقي من الكويت وعقد اتفاقية صفوان المعروفة ،وكان من ينظم العلاقة بين الدولتين الصليب الأحمر ومنظمة الأمم المتحدة في حينها !!

ولم يكل الرجل أو يمل بل كان يترجم الوثائق عند مترجم معروف في مدينة البصرة، ويصدقها من الخارجية ويبعثها إلى جامعة الدول العربية والدوائر الدولية التي لها علاقة بفض المنازعات بين الدولتين، ولكن للأسف دولة الكويت لم تستجب لدعوى د.مصطفى واستمر الرجل يطالب بحقه كلما لاح له منفذ لتوصيل صوته للحكومة الكويتية، وكان الناس الذين يرونه مهموما يطلبون منه مخلصين أن يضع أمله في الله تعالى ويطلب منه العوض وينسى دعواه ضد الكويت !! قبل أن يحوله الإحباط إلى مريض !!

وكان ممثل الحكومة الكويتية يدعي بطلان الدعوى!! وعدم أحقية المواطن العراقي عند الجهات الدولية ،وأهمل بعد ذلك حتى الحضور للرد على الدعوى !! وكان التأجيل يجر التأجيل ، والمواطن العراقي كان كأنه أحد أبطال الملاحم اليونانية القديمة التي تحكي عن سيزيف الذي يحمل الصخرة إلى أعلى الجبل ثم تنزلق منه ساقطة إلى أسفل الوادي، قبل أن يصل القمة بقليل ثم يعيد دفعها إلى أعلى من جديد ثم تسقط منه ثانية وهكذا من دون أن يكل أو يمل ! أو ينسى حقوقه على دولة الكويت.

وصارت حكايته منسية ولم يتحدث عنها أحد في المقاهي كما كان سابقا إلا كنادرة من النوادر وفكاهة من الفكاهات السود التي تتشبأ أثناء فترات الحروب والظروف المتأزمة بين الدول و عند رؤيته في سوق البصرة القديم حيث يشير إليه الناس باسم مختصر وبلا مبالاة بـ(سيزيف البصراوي صاحب الدعوى ضد الكويت !!) وبعد سقوط نظام صدام عام ٢٠٠٣ انتعشت الآمال في نفسه من جديد وتحامل على همومه وأعاد تحريك القضية، وأبلغ الحكومة الكويتية من خلال سفارة العراق في الكويت بأن لديه حكما واجب التنفيذ على دولة الكويت بمبلغ ٥ ملايين دولار!! بسبب الأضرار التي تسببت بها له طوال الفترة الماضية، ولكن دولة الكويت استمرت للأسف في تجاهلها لصاحب الدعوى ولدعوته ، أما الدولة العراقية التي اعتبرت القضاء مستقلا بعد عام ٢٠٠٣ فلم تتدخل بهذا الموضوع وأستمر الرجل في دعواه حتى حصل على حكم قضائي بالحجز على الممتلكات الحكومية الكويتية في العراق الثابتة والمتحركة (الأبنية والأراضي أو الطائرات والسيارات أو السفن أو غير ذلك) لغرض تعويضه عن مبلغ ال٥ ملايين دولار وحين لم تنجح الوساطات مع الخارجية الكويتية باع القنصلية الكويتية في مدينة البصرة بيعا قضائيا !! إلى شخص آخر لقاء مبلغ مالي حيث سدد به جزءا من الدين على الحكومة الكويتية !! والآن يخطط د. مصطفى المكنى في البصرة بسيزيف صاحب القضية!! المنتصر بالله بحجز مبنى السفارة الكويتية في بغداد تمهيدا لبيعها بيعا قضائيا أيضا لغرض استيفاء باقي ديونه على الحكومة الكويتية !!

بنغلاديش: عودة حليمة إلى عادتها القديمة

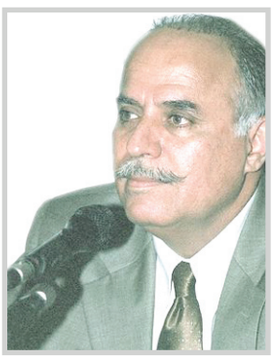

د. عبدالله المدني

قبل سنوات تلقيت دعوة من القائم بأعمال السفارة البنغلاديشية لدى البحرين لمقابلته في مبنى السفارة بقصد التعارف، وكان مما لفت نظري قبل الدخول على الدبلوماسي البنغلاديشي وجود صورة كبيرة مثبتة على الحائط في قاعة الانتظار للبيغوم خالدة ضياء التي كانت انتخابات العام التشريعية قد جاءت بها إلى السلطة. غير أن ما استرعى انتباهي أكثر هو وجود صورة بالمقاس نفسه موضوعة على الأرض ولكأنما تنتظر دورها لكي ترفع على الحائط. ولما كانت الصورة الأخيرة لزعيمة المعارضة الشيخة حسينة واجد، فاني وجدت نفسي أسأل القائم بالأعمال بدافع الفضول عن سبب وجود صورتي السياسيتين الغريمتين معا في السفارة وعما إذا كان ذلك لا يسبب إحراجا شخصيا له. جواب سعادة القائم بالأعمال جاء ليختزل كل ما مرت به بلاده من ذلك. إذ قال: صحيح أننا نرفع اليوم صورة خالدة، لكن حسينة قد تأتي في الغد ونضطر إلى إنزال صورة الأولى ورفع صورة الثانية، وبالتالي فانه من الحكمة البقاء جاهزين لكل الاحتمالات. وبطبيعة الحال فان كل متابع لشؤون هذه الدولة التي انسلخت في عام ١٩٧١ عن باكستان وبثمن باهظ تمثل في مقتل أكثر من ٣٠٠ ألف بنغالي مسلم على يد إخوتهم في العقيدة من مسلمي باكستان، يدرك أنها لم تنعم بالاستقرار منذ ولادتها.

إذ لم يمر سوى ثلاثة أعوام إلا ومؤسس البلاد وأول قادتها الشيخ مجيب الرحمن وأفراد أسرته كافة (باستثناء ابنته حسينة التي كانت حينئذ في ألمانيا) يلقون مصرعهم على أيدي العسكر الذين قيل أنهم ارتكبوا جريمتهم النكراء تعبيرا عن غضبهم من سياسات الشيخ مجيب الذي استفرد بالحكم وحظر الأحزاب وغير الدستور من اجل إقامة نظام برلماني شبيه بالنظام البرلماني الهندي وحاول نشر ما عرف لاحقا بالفلسفة المجيبية (أو مجيباد) والقائمة على أربع دعامات هي: القومية والديمقراطية والاشتراكية والعلمانية. وقد شكل هذا الحدث في وقته صدمة للكثيرين ولا سيما مؤيدي الحزب الذي خاض الشيخ مجيب تحت لوائه آخر انتخابات تشريعية في جناحي باكستان في عام ١٩٧٠ وأول انتخابات تشريعية في بنغلاديش في عام ١٩٧٣ ، ألا وهو حزب رابطة عوامي. في الانتخابات الأخيرة كانت النتيجة هو حصول عوامي على ٣٠٧ مقاعد من أصل ٣١٥ مقعدا، وهو ما كان يبشر بحكومة مستقرة قادرة على اتخاذ القرارات دونما صداع تسببه قوى المعارضة.

بمقتل الشيخ مجيب والقبض على العديد من مساعديه والمقربين منه آلت الرئاسة إلى أقوى شخصية في الحكومة واحد أكثر الشخصيات المحافظة داخل حزب رابطة عوامي وهي خونداكار مشتاق احمد. وبرغم أن الأخير وعد بإجراء انتخابات حرة سريعة وإعادة التعددية السياسية إلى البلاد، إلا أنه لم يقدم على أية خطوة لمعاقبة الذين اغتالوا الشيخ مجيب وأفراد أسرته. وفي تشرين الثاني ١٩٧٥ شهدت بنغلاديش سلسلة من الانقلابات الفاشلة التي استهدفت تقييد يد الرئيس مشتاق احمد لكن من دون السماح لأنصار الشيخ مجيب الرحمن بجني مكاسب. وإزاء هذه التطورات اضطر الرئيس مشتاق لترك الرئاسة إلى وزير العدل « محمد صائم « الذي صار في الوقت نفسه قائدا لإدارة الأحكام العرفية التي كان من أكثر المتنفذين فيها رئيس هيئة الأركان الميجور جنرال ضياء الرحمن. وليس أدل على مدى نفوذ الأخير في سلطة الأحكام العرفية، أنه سرعان ما أزاح محمد صائم كقائد لإدارة الأحكام العرفية و حل مكانه في تشرين الثاني١٩٧٦، قبل أن يزيح الأخير كرئيس للبلاد ويحل مكانه أيضا في نيسان ١٩٧٧ . وبقدوم مايو/ مايس ١٩٧٧ بات واضحا أن الجنرال ضياء الرحمن هو الحاكم المهيمن خاصة وان استفتاء حول شخصه في ذلك الشهر عزز تلك الصفة، وان لم تمنحه الشرعية المطلوبة لعدم تنافسه مع آخرين.

وللتغلب على مسألة الشرعية الناقصة، رتب ضياء الرحمن لانتخابات رئاسية في حزيران ١٩٧٨ وخاضها ببرنامج انتخابي من ١٩ نقطة تحت مسمى « سياسة الأمل »، كان أبرز ما جاء فيها ضرورة إحداث ثورة اقتصادية واجتماعية في بنغلاديش من خلال التركيز على التخطيط الأسري والتوسع الزراعي الهادف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي في الطعام، هذا فضلا عن ضرورة إيجاد تصور موحد لمشكلات شبه القارة الهندية وتنسيق جهود دولها من خلال تكتل إقليمي من اجل الحلول الكفيلة بالقضاء على المشاكل الاجتماعية والاقتصادية والتكنولوجية. وفي هذه الانتخابات التي جرت وفق ما خطط لها الجنرال ضياء الرحمن وفاز فيها مستخدما كاريزميته وتاريخه العسكري كأحد أبطال الاستقلال، فاز حزب بنغلاديش الوطني الذي شكله ضياء خصيصا لخوض الانتخابات بمئتي وسبعة ٢٠٧ مقاعد من أصل ثلاثمئة مقعد، فيما حصلت المعارضة ممثلة بحزب رابطة عوامي على تسعة وثلاثين مقعدا فقط.

وبفوز الجنرال ضياء وتعزز نفوذه ومركزه جوبه الرجل بمعارضة حادة من قادة حزب رابطة عوامي الذين نظروا إليه كعسكري لا يختلف عن الذين أرادوا الوصول إلى السلطة عبر إراقة دم الشيخ مجيب الرحمن، خصوصا وان الجنرال ضياء لم يصدر منه اية توجهات تشير إلى رغبته في إلقاء القبض على أولئك العسكر ومحاكمتهم. هذا علاوة على إهماله التام للدعامات الأربع التي أرادها الشيخ مجيب لدولة بنغلاديش.

وفي الثلاثين من مايو/ مايس ١٩٨١ انتهى حكم الجنرال ضياء الرحمن فجأة باغتياله في ثانية كبرى مدن بنغلاديش (تشيتاغونغ)، وذلك في مؤامرة لا تزال تفاصيلها غامضة، وان تردد أن من ارتكبها كانوا من رموز الاستقلال والتحرير في إشارة إلى أحداث تقسيم باكستان. بعيد هذه الحادثة الدموية التي أفقدت البلاد زعيما شهد عهده نموا اقتصاديا ملموسا بفضل تضافر عدة عوامل مثل المساعدات الخارجية المعتبرة والأحوال الجوية المناسبة للزراعة والسياسات الاقتصادية الصائبة، تسلم الرئاسة بصفة مؤقتة ووفقا لمواد الدستور نائب الرئيس « عبدالستار « الذي وعد بإجراء انتخابات رئاسية في غضون ١٨٠ يوما. وباجراء تلك الانتخابات في تشرين الثاني ١٩٨١ فاز عبدالستار بالرئاسة، لكن الكثيرين وجدوه زعيما مسنا محاطا برمز ووزراء فاسدين وغير قادر على تنفيذ تطلعات الشعب. في الوقت نفسه طالب رئيس هيئة الأركان الليفتيانت جنرال حسين محمد ايرشاد بوضع دستور جديد لبنغلاديش يعطي دورا للجيش في إدارة البلاد. ولما كان الرئيس عبدالستار ضد تدخل العسكر في السياسة، فانه رفض طلب ايرشاد، الأمر الذي عجل في قيام الأخير بتنفيذ انقلاب عسكري في ٢٤ مارس آذار ١٩٨٢ وإزاحة الرئيس عبدالستار وحكومته.

بدأ ايرشاد عهده بالكثير من المظاهر التي صاحبت عهد ضياء مثل إعلان الأحكام العرفية وفرض القيود على حرية التعبير والتضييق على الصحافة. وكل الحكام العسكريين، تكررت وعود ايرشاد بإجراء انتخابات عامة حرة وحددت تواريخ مختلفة لذلك، إلا أن أيا من تلك الوعود والتواريخ لم تحترم. وفي آذار ١٩٨٥ قرر ايرشاد أن يستفتي الشعب حول شخصه في استفتاء عام، كان سؤاله الوحيد: نعم لايرشاد أو لا لايرشاد؟ وجاءت النتيجة طبقا للبيانات الرسمية أن الرجل حصل على تأييد شعبي عارم، لكن التقارير غير الرسمية أفادت بأن صناديق الاقتراع تم ملؤها بأوراق تقول نعم لايرشاد.

أخيرا قام ايرشاد في مايو/مايس ١٩٨٦ وبعدما شكل حزبا سياسيا خاصا به وبأتباعه تحت اسم حزب جاتيا بإجراء الانتخابات العامة الموعودة. فحصل الحزب الأخير على جل المقاعد (٣٠٠) فيما ذهبت مئة من المقاعد للمعارضة ممثلة في حزب رابطة عوامي الذي فضل المشاركة في هذه الانتخابات على العكس من حزب بنغلاديش الوطني الذي فضلت زعيمته وأرملة مؤسسه « البيغوم خالدة ضياء» المقاطعة.

اقترب عهد ايرشاد من النهاية في خريف ١٩٨٧ حينما شهدت البلاد تظاهرات شعبية كاسحة تعاون فيها لأول مرة حزبا البلاد الكبيرين برغم خلافاتهما المريرة، وهو الأمر الذي حول ايرشاد التعامل معه بالدعوة إلى انتخابات جديدة. والأخيرة جرت في اذار ١٩٨٨ وشهدت عمليات تزوير ومقاطعة من حزبي رابطة عوامي وبنغلاديش الوطني. وكان لعهد ايرشاد أن يستمر بعض الوقت لولا المتغيرات العالمية في فترة ما بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وقيام النظام العلمي الجديد بقياد الولايات المتحدة التي شرعت تحارب الأنظمة الديكتاتورية.

وهكذا سقط نظام ايرشاد في كانون الاول ١٩٩٠ لتبدأ حقبة جديدة في تاريخ بنغلاديش، لئن تميزت بعودة الحكم الديمقراطي المدني التعددي، فإنها شهدت أيضا مظاهر اللااستقرار المصاحب للعنف، فضلا عن تكريس حالة العداء لشخصي المرير ما بين الشيخة حسينة واجد البيغوم وخالدة ضياء وبالتالي انقسام البلاد ما بين حزبي هاتين الأرملتين. وبطبيعة الحال فقد صاحب ها الوضع مذاك سجالا ما بين حسينة وخالدة ان لجهة تداول الحكم أو تبادل الاتهامات بالفساد والمحسوبية والتزوير وتحريك الشارع ضد بعضهما البعض . فكلما جاءت الأولى إلى السلطة اتهمتها الثانية بالتزوير والفساد وألبت عليها الشارع بكل الوسائل المتاحة، والعكس بالعكس.

وحينما جاء موعد الانتخابات البرلمانية المقترض في عام ٢٠٠٧ ، حدث الخلاف حول من يتزعم الحكومة الانتقالية التي ستشرف عليها، وكان ذلك متوقعا بسبب غياب الثقة ما بين حزبي البلاد الرئيسيين وزعيمتيهما. وقد تفاقم الأمر وقتذاك ووصل إلى التناحر في الشوارع، الأمر الذي حذا برئيس البلاد « لاجوالدين احمد « صاحب المنصب الفخري إلى فرض الأحكام العرفية، في خطوة وصفت بأن الجيش يدعمها بقوة من اجل اتاحة فترة لالتقاط الأنفاس وإحداث تعديلات دستورية مفضية إلى مكافحة أعمال التزوير في الانتخابات العامة التي كانت على الدوام ذريعة الأحزاب للتشكيك في النتائج.

في الأسبوع ما قبل الماضي انتهت الانتخابات الجديدة التي لم تأت في الواقع بجديد. فبفوز الشيخة حسينة وحزبها وحلفاء الأخير من الأحزاب السياسية الصغيرة، وتحول خالدة ضياء وحزبها وحلفائها إلى مقاعد المعارضة، وتشكيك الأخيرة في نزاهة الانتخابات، يصح أن نقول « ها هي حليمة (بنغلاديش) قد عادت إلى حالتها القديمة «. إن الجديد الوحيد هو أن حالة الطوارىء لم تستمر هذه المرة طويلا بعكس الحقب السابقة.

اراء وافكار
Opinions & Ideas

ترحب آراء وافكار بمقالات الكتاب وفق الضوابط الآتية:
١. لا يزيد عدد كلمات المقالة على ٧٠٠ كلمة.
٢. يذكر اسم الكاتب كاملا ورقم هاتفه وبلد الاقامة ومرفق صورة شخصية له.
٣. ترسل المقالات على البريد الالكتروني الخاص بالصفحة:
Opinions112@ yahoo.com